

ديسمبر 2017م

تحديث حول وضع الأمن الغذائي في اليمن

الصراع المستمر والحصار وعدم استقرار الإمدادات الغذائية وتدهور مصادر سبل العيش عوامل تفاقم من الانعدام الحاد للأمن الغذائي وسوء التغذية في اليمن

### أبرز النقاط

- لقد أدى تصاعد وثيرة النزاع مؤخراً خلال شهر نوفمبر إلى إحداث تسريع متزايد في تدهور في وضع انعدام الأمن الغذائي في البلد والذي بدوره أدى إلى تزايد مخاطر تفشي أعلى مستويات الجوع. كما نتج عن ازدياد حدة الصراع مؤخراً نزوح ما يزيد عن 25,000 شخص من مدينة صنعاء إلى المحافظات المجاورة.
- سيؤدي الصراع النشط في المناطق الجنوبية من محافظة الحديدة إلى تدهور حالة الأمن الغذائي في المديرية التي تعاني من خطر المجاعة.
- يُقدر عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في اليمن يصل إلى 17.8 مليون شخص (61% من إجمالي السكان) ويكافح هؤلاء الأشخاص لإطعام أنفسهم ومنهم 8.4 مليون شخص وصلوا إلى مرحلة انعدام حاد للأمن الغذائي في 107 مديرية من المديرية ذات الأولوية القصوى من حيث الغذاء والتغذية بحسب تقييمات مراقبة خطر المجاعة التي قام بتنفيذها الشركاء في مجموعة الأمن الغذائي والزراعة.
- يعتبر الحصار على دخول المواد الغذائية و الإمدادات الأساسية بالإضافة إلى تدهور سعر صرف الريال اليمني أمام الدولار الأمريكي (الذي تدهور بنسبة 10% في نوفمبر مقارنة بشهر أكتوبر) جميعها عوامل ساهمت في الارتفاع الكبير لأسعار الوقود في العديد من المحافظات وبنسبة تجاوزت 70% كما أن عدم استقرار سلاسل إمدادات الغذاء وتقلب نظام السوق في اليمن يعني أن أكثر من 80-90% من السلع الغذائية المتبادلة في الأسواق معرضة للخطر وبما يؤدي إلى مزيد من التدهور في توفر واستهلاك الغذاء على مستوى الأسرة.
- تتوقع منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة والري أن ينخفض الإنتاج الزراعي بنسبة تتراوح بين 30 إلى 35 بالمائة خلال فترة ما بعد الحصاد الحالية وذلك بسبب الأزمة الحالية والتي طال أمدها وعدم انتظام سقوط الأمطار وشحتها وكذا ندرة وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية وأسعار الوقود المرتفعة.
- خلال شهر نوفمبر أدت موجات الصقيع إلى إلحاق أضرار فادحة بمزارع الخضروات في مناطق المرتفعات وعلى الأخص بالنسبة للمزارعين الذين زرعوا مزارعهم بشكل متأخر في محافظات ذمار والبيضاء وصنعاء وعمران الأمر الذي سينتج عنه انخفاض مستويات الإنتاج وسيساهم ذلك على الأغلب في ارتفاع أسعار الخضروات خلال الأشهر القليلة القادمة. كما تأثر أيضاً إنتاج القمح والشعير بسبب موجات البرد المبكرة وأدى ذلك إلى خسارة المزارعين لمحاصيلهم في محافظتي ذمار وصنعاء (مديرية بني الحارث).
- خلال الفترة ما بين 27 أبريل إلى 10 ديسمبر 2017م تم الإبلاغ عن 982,295 حالة كوليرا وصاحب ذلك 2,225 حالة وفاة ويتوقع أن يزداد انتشار مرض الكوليرا خلال الفترة القادمة بالنظر إلى النقص الحاد في المياه في الوقت الراهن.
- حتى تاريخ 30 نوفمبر 2017م قدرت مجموعة التغذية في اليمن بأنه قد تمت معالجة ما يقارب من 61 بالمائة مما يزيد عن 323,197 طفلاً دون سن الخامسة من الذين يعانون من سوء التغذية الحاد تم استهدافهم بالإجراءات العلاجية لسوء التغذية الحاد الوخيم في مختلف أرجاء البلد.

## 1. لمحة عن الوضع الراهن للأمن الغذائي :

على المستوى الوطني، تنتقل اليمن من فصل من فصول الأزمة إلى آخر حيث يؤدي انعدام الأمن الغذائي على مستوى البلاد إلى تعميق المعاناة الإنسانية والفاقة. فقد تدهور وضع الأمن الغذائي في اليمن أكثر مع استنفاد كافة استراتيجيات سبل العيش للتأقلم والتكيف بشكل لم يسبق له مثيل وقد ساهم الحصار البري والبحري والجوي على واردات السلع الغذائية التجارية منها والإنسانية إلى تسريع ونيرة التدهور الحاصل في وضع الأمن الغذائي وزاد ذلك أيضاً من مخاطر متزايدة لتقشي سوء التغذية والجوع و الفاقة ووصولها إلى مستويات عالية جداً في مختلف أنحاء البلد.<sup>1</sup> لقد أدى إغلاق المنافذ البرية والموانئ والمطارات إلى ارتفاع حاد في أسعار السلع الغذائية الأساسية وأدى في بعض الأحيان إلى اختفاء كامل للسلع الغذائية الأساسية والوقود من الأسواق. كما أن اندلاع المواجهات والاشتباكات داخل مدينة صنعاء مؤخراً وفي بعض المحافظات الأخرى قد ساهم في زيادة الآثار السلبية على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للسكان وأضرّت تلك الأحداث بسبل معيشتهم ومصادر دخلهم.

وحتى قبل اندلاع تلك الاشتباكات داخل مدينة صنعاء وقبل الحصار الكامل الذي فرض على البلاد في نوفمبر فإن تقييمات مراقبة مخاطر المجاعة المنفذة من قبل الشركاء في مجموعة الأمن الغذائي والزراعة قد قدرّت بأن ما يقارب من 17.8 مليون يماني (أي ما يقارب من 61% من السكان) يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويكافحون لإطعام أنفسهم. ومن بين هذا الرقم هناك ما يقارب 8.4 مليون شخص يعانون من انعدام شديد للأمن الغذائي ويعتمدون كلياً على المعونات الغذائية الطارئة. إن الصراع مع تفاقم عوامل اجتماعية واقتصادية أخرى قد أدى إلى تدهور شديد في وضع إنعدام الأمن الغذائي وعلى الأخص في 107 مديرية من المديرية ذات الأولوية القصوى وذلك حسب تقارير الشركاء في مجموعة الأمن الغذائي والزراعة. كما أدى التصعيد الأخير في الصراع إلى نزوح ما يزيد عن 25,000 يماني من مدينة صنعاء إلى المحافظات المجاورة.

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بالتعاون مع مجموعة العمل الفنية الوطنية خططت لتنفيذ التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في اليمن خلال شهر سبتمبر إلا أنه وبسبب غياب البيانات والمعلومات المطلوبة لذلك التحليل فقد تم تأجيله حتى تاريخ لاحق. يؤدي تقييد جمع مختلف أنواع البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والصحة وسبل العيش إلى إضعاف التحليل المبني على الأدلة ويُصعب من عملية اتخاذ القرار. ولذلك فإن مجموعة العمل الفنية الوطنية (للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) تدعو مراراً وتكراراً لدعم وتسهيل عملية جمع البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والصحة وسبل العيش وذلك من أجل الخروج بتحليل واقعي وتحديد المناطق التي تواجه أكثر من غيرها خطر المجاعة.

يتعرض الأمن الغذائي لما يزيد عن 8 مليون شخص لخطر جسيم واحتمال انزلاقهم نحو المجاعة ما لم يحصلوا على المساعدة الإنسانية الضرورية وأن تتاح لهم الفرصة لممارسة أنشطتهم المعيشية اليومية. إن إغلاق الموانئ الرئيسية التي يتم من خلالها توريد المواد الغذائية التجارية والإنسانية والسلع غير الغذائية الضرورية الأخرى قد ألحق ضرراً جسيماً بتوفر المواد الغذائية في الأسواق المحلية. إن تعطيل سلسلة إمداد الغذاء ونظام السوق في اليمن يعني أن ما يقارب من 80-90% من السلع الغذائية التي يتم الحصول عليها من الأسواق سوف تصبح غير متوفرة في الأسواق الأمر الذي سيلحق مزيداً من الضرر بتوفر الغذاء للأسر وأنماط الاستهلاك لديها.

ليس بمقدور الاقتصاد المنهك حالياً والذي يُشارف على الانهيار أن يُقاوم أي صدمات جديدة في سبل العيش أو إمدادات الغذاء. لقد تدهور سعر صرف الريال اليمني بشكل سريع منذ تصاعد حدة الصراع في مارس 2015م وأدى استنزاف مخزون البلاد من الاحتياطي الأجنبية إلى ارتفاع سعر الصرف من 214.9 ريال يماني / 1 دولار أمريكي في بداية عام 2015 (سعر الصرف الرسمي) إلى 250 ريالاً مقابل الدولار الأمريكي في عام 2016م. وانخفض سعر الصرف أكثر ليصل إلى 434 ريالاً مقابل الدولار الأمريكي في نوفمبر في السوق الموازية بزيادة مقدارها 95% مقارنة بعام 2015م. لقد ساهم ذلك الانخفاض المستمر في قيمة الريال اليمني في الارتفاعات السعرية الأخيرة في أسعار الغذاء والسلع الغذائية الأساسية. وقد تدهور الوضع أكثر بسبب عدم انتظام دفع مرتبات موظفي الحكومة لما يزيد عن العام.

<sup>1</sup> التقارير الأسبوعية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (الأوتشا) في نوفمبر وديسمبر 2017م

## 2. توفر الغذاء

### 1-2 الإنتاج الزراعي المحلي

إنتاج المحاصيل الزراعية: يغطي الإنتاج المحلي من الحبوب (القمح والذرة والدخن والذرة الشامية والشعير) في اليمن في المتوسط ما يقل عن 20 بالمائة من الاحتياج السنوي من الحبوب (لأغراض الغذاء وإطعام الحيوانات والاستخدامات الصناعية وغيره) مقارنة الاحتياج الكلي على مستوى البلد. و يتجاوز الطلب على حبوب القمح على الاحتياج للحيوب الأخرى ويتراوح إنتاج القمح المحلي خلال السنوات العشر الماضية ما بين 5 إلى 10 بالمائة من الاحتياج الكلي حسب كمية الحصاد المحلي. و يتعرض قطاع الإنتاج الزراعي لتحديات جسيمة ومصاعب جمة بسبب استمرار الصراع وزيادة أسعار الوقود والمدخلات الزراعية الأخرى فبحسب التقييم الطارئ للأمن الغذائي والتغذية (نوفمبر 2016م) انخفض إنتاج الحبوب بنسبة 40% خلال العام الماضي وعلى الرغم من أنه لم يتم حتى الآن تنفيذ عملية تقييم ما بعد الحصار إلا أن التوقعات الأخيرة الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة والري تشير إلى أن إنتاج هذا العام سيكون أسوأ من العام الذي سبقه (2016م).

اجتاحت موجة صقيع في منتصف شهر نوفمبر المناطق المرتفعة وانخفضت درجات الحرارة إلى درجتين مئوية تحت الصفر وعلى الأخص في محافظات ذمار وصنعاء وصعدة وعمران. وعادة ما تحصل موجات الصقيع في شهر ديسمبر ولذلك وبسبب موجة الصقيع المبكرة هذه في نوفمبر خسر معظم مزارعو الحبوب والشعير محصولهم وعلى الأخص في محافظات ذمار وصنعاء (مديرية بني الحارث) التي كانت الأشد تضرراً بالموجة. وقد أثرت موجة الصقيع كذلك بالإضافة إلى الحبوب على إنتاج الخضروات في المناطق المرتفعة ودمرت ما يقارب من 70% من محصول الخضروات وعلى الأخص في محافظات ذمار والبيضاء وصنعاء وعمران. والتي تم زراعتها متأخراً وعلى الأخص البطاطا والطماطم في المرتفعات الشمالية في محافظات صنعاء وإب وذمار إلى زيادة في أسعار الخضروات خلال الأيام القادمة. لقد أثر سلباً هطول الأمطار على أجزاء محدودة من محافظتي تعز وحجة على ازدهار أشجار الحمضيات في المناطق المرتفعة كما لوحظ كذلك أن هناك انخفاض حاد في زراعة الحمضيات في محافظة إب بسبب أمراض القشريات وكذا تحول المزارعون نحو زراعة القات الذي يُعتبر من المحاصيل الاقتصادية الهامة وعلى الأخص في مناطق حمام علي - مديرية المنار.

كما أثرت شحة الوقود وارتفاع أسعاره (وعلى الأخص الديزل) وحتى إذا كان ذلك لفترات قصيرة على الأنشطة الزراعية إجمالاً. حيث ارتفع سعر الديزل خلال شهر نوفمبر بنسب تتراوح بين 20 إلى 89% مقارنة بشهر أكتوبر 2017م. وأثرت هذه الزيادات الأخيرة في سعر الديزل سلباً على إنتاج الخضروات في المحافظات الساحلية وكنتبجة لذلك فقد توقف معظم المزارعون عن ضخ المياه الأمر الذي أدى بدوره إلى انخفاض مساحة الأراضي المزروعة وانخفاض إنتاج الخضروات مما يعني أن أسعار الخضروات سوف ترتفع خلال الأشهر القادمة.

**الإنتاج الحيواني:** يُعدّ نقص المراعي والعلف الحيواني من أكبر التحديات التي تواجه الإنتاج الحيواني في المرتفعات الوسطى والجنوبية خلال هذا الموسم (منذ أواخر شهر أكتوبر). يعتمد مربو الخراف والأغنام خلال هذه الفترة عادة على ما تبقى من المحاصيل من حصاد موسم الأمطار الطويل إلا أن الحصاد الأخير لم يخلف كمية كافية تفي بالاحتياج ولذلك اضطر المزارعون إلى استخدام العلف المخزن من إنتاج موسم الخريف. يُعدّ نقص الأعلاف والمراعي من العوامل الرئيسية (بالإضافة إلى الحاجة إلى النقد وتدهور الوضع الاقتصادي) التي أجبرت المزارعين في المناطق المرتفعة إلى تقليل حجم قطعانهم من الماشية من خلال بيعها في الأسواق المحلية. بالإضافة إلى ذلك انتشرت بعض الأمراض الموسمية في المناطق التي تنفّس فيها ممارسات الإطعام السيئة والطقس غير الموات (انخفاض درجات الحرارة). بحسب التقارير الأسبوعية على مستوى المحافظات فإن الأمراض المنتشرة حالياً في المرتفعات الوسطى والجنوبية تشمل طاعون المجترات الصغيرة (PPR) وجذري الأغنام والماعز ومرض الحمى القلاعية والطفيليات الداخلية. يُعدّ مرض الجلد العُقدي (LSD) من الأمراض الفيروسية وقد انتشر مؤخراً في البلد ويعصف حالياً بمعظم المناطق المنخفضة مودياً إلى خسائر فادحة في إنتاج المواشي. مع عدم وجود خدمة ترصد جيدة للأمراض بحيث تكون بمثابة إنذار مبكر للاستجابة للأوبئة فإن معظم المزارعون يفقدون مواشيهم التي تموت بسبب هذه الأمراض الحيوانية.

وانخفضت أسعار الأغنام والماعز في منطقة تهامة بنسبة 20% مقارنة بشهر أكتوبر بسبب ارتفاع أسعار الديزل الضروري لإنتاج الأعلاف / ارتفاع تكلفة العلف / شحة أراضي المراعي وهي العوامل التي دفعت بالمزارعين إلى بيع أغنامهم. كما أدى ازدياد المعروض من الحيوانات المجترة الصغيرة في الأسواق إلى انخفاض أسعارها في المزارع وعلى الأخص في المناطق الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك فقد ظهرت حالات إصابة بأمراض مختلفة مثل طاعون المجترات الصغيرة (PPR) وجذري الأغنام والماعز ومرض الجلد العُقدي (LSD) الذي وصل مؤخراً بسبب عدم توفر اللقاحات وتوقف حملات التحصين والترصد للأمراض في البلد. كما ارتفعت أسعار الأدوية البيطرية في البلد بنسب تتراوح بين 75% إلى 100% وأصبح معظم المزارعون غير قادرين على شراءها. ويواجه قطاع المواشي مخاطر صحية جمة الأمر الذي يُهدد بدوره الأصول الحيوانية الرئيسية التي تعتمد عليها معظم الفئات الريفية (ملاك المواشي الذين ليس لديهم أراضي وملاك الحيازات الصغيرة

كذلك). وسوف ينتج عن التطورات العسكرية الأخيرة في الجزء الساحلي الغربي من اليمن والمحافظات الأخرى (حجة والحديدة وصعدة وشبوه) موجات

جديدة من النزوح من ملاك الحيوانات المجتررة الصغيرة وسيؤدي ذلك إلى مزيد من التدهور في حالة مواشهم وتضييق خياراتهم لكسب سبل العيش.

**إنتاج الدواجن:** يعتمد قطاع الدواجن في اليمن بشكل كامل على المدخلات المستوردة مثل الأعلاف واللقاحات والمواد الأخرى. وتصل قيمة إنتاج الدواجن إلى ما يزيد عن 12 بالمائة من قيمة إجمالي الإنتاج الحيواني في اليمن ويعمل ما يقارب من 400,000 شخص في قطاع الدواجن التجاري في اليمن والقطاعات المرتبطة به<sup>2</sup>. وبالنتيجة فإن شحة العملة الصعبة وانخفاض قيمة الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي تمثل التحديات الأكبر التي تؤثر على وضع قطاع الدواجن بشكل عام. يواجه المزارعون ارتفاع تكاليف مدخلات قطاع الدواجن (الأعلاف واللقاحات) وانخفاض أسعار منتجات الدواجن بسبب ضعف القوة الشرائية للأسر. إن ارتفاع سعر الصرف المتقلب بنسبة 10% عموماً ووصله إلى 434 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكية مقارنة بـ 393 ريال يمني للدولار الأمريكي في الشهر السابق وكنتيجة لذلك فمن المرجح أن ترتفع أسعار المدخلات الضرورية لقطاع الدواجن الأمر الذي سيرفع من تكلفة إنتاج الدواجن وبما يتجاوز العائد الذي يحققه منتج الدواجن.

يأتي معظم إنتاج الدواجن في اليمن من المحافظات المرتفعة التي توفر منتجات الدواجن من اللحوم والبيض لمختلف الأسواق. يتم كذلك تربية الدواجن في المنازل كأحد أنشطة سبل المعيشة لدى الأسر الفقيرة في المناطق النائية من اليمن، إلا أن البرودة الشديدة في الطقس مؤخراً والتي ضربت العديد من المناطق المرتفعة تتطلب توفير وقوداً إضافياً لتدفئة الدواجن وبما يرفع من تكلفة الإنتاج على المزارعين. على الرغم من ارتفاع تكلفة الإنتاج بقيت أسعار التجزئة لمنتجات الدواجن مثل لحوم الدجاج والبيض مستقرة بل وانخفضت حتى في بعض المحافظات بنسبة 22% مقارنة بالأسعار في شهر أكتوبر. ويؤثر الوضع الحالي مجملأعلى صغار منتجي الدواجن الذين ينتجون ما نسبته 20 بالمائة من البيض و 25 بالمائة من الدجاج اللاحم. و ينتج المنتجون متوسط الحجم ما يقارب من 30% من الصيصان عمر يوم واحد و 30% من البيض المنزلي وحوالي 25% من الدجاج اللاحم. تنخفض حصة هاتين الفئتين بسبب الأزمة الحالية ويحل محلهم كبار المنتجون الذين يستثمرون بمبالغ كبيرة في إنتاج الدجاج اللاحم والدجاج البياض.

**الإنتاج السمكي:** لقد كان لتصاعد الصراع مؤخراً بما في ذلك الضربات الجوية والقتال على الأرض في الساحل الغربي لليمن آثاراً سلبية على القطاع ما نتج عنه توقف أنشطة الاصطياد وعلى الأخص في منطقة المخاء / تعز ومديرتي الخوخة والتحتيا في محافظة الحديدة. وتعرضت سابقاً بعض هذه المديرية لمخاطر انعدام الأمن الغذائي بشكل خطير وارتفاع مستويات سوء التغذية وعلى الأخص في مديرية التحتيا التي يُعدّ الاصطياد على نطاق صغير من أهم مصادر سبل العيش فيها. في نوفمبر وصل متوسط الإنتاج السمكي في منطقة البحر الأحمر إلى 720,792 كيلوجرام. بسبب استمرار القيود على الوصول إلى البحر وغياب قنوات التجارة المناسبة لحق ضرر كبير بسبل العيش للصيادين في المنطقة.

## 2-2 استيراد الغذاء:

يلعب استيراد الغذاء في اليمن دوراً أساسياً في ضمان استقرار إمدادات الغذاء وتلبية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان. يُقدّر بأن ما نسبته 80 إلى 90% من الغذاء المنزلي والسلع غير الغذائية كذلك يتم استيرادها عبر الموانئ الرئيسية في اليمن وهي موانئ الحديدة والصليف والمكلا وعدن وكذا المنافذ البرية لليمن وهي الوديعة وشحن وحرص. لقد كان لإغلاق المنافذ الرئيسية للإمداد هذه والحصار المفروض على البلاد أثراً كبيراً على توفر الأغذية ونتج عنه ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق المحلية. يُقدّر بأن هناك حاجة لما يقارب من 250,000 طن متري من السلع الغذائية (القمح) لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الشهرية المحلية وتُمثل واردات الإغاثة الإنسانية منها حوالي 75,000 طن متري. وتدخل ما نسبته 60 بالمائة من واردات السلع الغذائية عبر مينائي الحديدة والصليف<sup>3</sup>. لدى الميناءين مجتمعين طاقة إجمالية تبلغ 660,000 طن متري شهرياً (150,000 طن متري من القود و 295,000 طن متري من الأغذية و 90,000 طن متري من الواردات غير الغذائية) وقدرة طحن إجمالي تبلغ 8,000 طن متري يومياً (تحديثات الحصار – مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) 13 نوفمبر 2017م).

<sup>2</sup> منظمة الأغذية والزراعة، برنامج تعزيز الأمن الغذائي وسبل العيش، دراسة حول القطاع الفرعي للدواجن في اليمن: التحديات وأثر النزاع المطول على إنتاج الدواجن ونظام السوق في يونيو 2017م

<sup>3</sup> برنامج تعزيز الأمن الغذائي وسبل العيش – نقاط الاتصال في المحافظات – تقارير الاستيراد للفترة من يناير إلى نوفمبر 2017م

## Enhancement of Food Security and Resilient Livelihoods Programme (EFRLP)

### برنامج تحسين الأمن الغذائي و صمود سبل العيش

لقد كان لإغلاق ميناءي الحديدية والصليف مؤخراً أثر سلبي على توفر المواد الغذائية إجمالاً وعلى توفر الأغذية المقدمة كمساعدات إنسانية بشكل خاص. إن القدرة التشغيلية لميناء عدن محدودة وتم تحويل مسار معظم السفن أثناء الحصار إليه ونتج عن ذلك حدوث تراحم شديد وإضافة أعباء مالية إضافية على الواردات التجارية على امتداد خطوط التوريد. ووصلت واردات السلع الغذائية عبر ميناءي الحديدية والصليف في نوفمبر إلى 55% من إجمالي الواردات أي بنسبة 7% أقل من الكميات التي يتم استيرادها عبر الميناءين خلال الفترة السابقة. بالإضافة إلى الطاقة الاستيعابية لميناء الحديدية فإن قربه أيضاً من معظم المحافظات في المنطقة الشمالية تجعل من هذا الميناء بوابة لمعظم الواردات الغذائية

وواردات الوقود إلى البلد (المصدر: تقارير نقاط الاتصال في محافظات الحديدية وحضرموت و عدن). وقد ارتفعت بشكل كبير كمية السلع الغذائية المستوردة عبر ميناء عدن خلال شهر نوفمبر بنسبة 145% مقارنة بشهر أكتوبر 2017م (من 66,665 طن متري في أكتوبر إلى 163,397 طن متري في نوفمبر).



خلال الفترة من يناير حتى نوفمبر 2017م تم استيراد كمية تُقدر بـ 4,706,658 طن متري من مختلف السلع الغذائية (حبوب القمح ودقيق القمح والسكر والأرز والحليب وزيت الطبخ) إلى البلد عبر مختلف الموانئ البحرية (موانئ عدن والحديدية والصليف والمكلا) منها 3,058,244 طن متري من حبوب القمح أي ما يمثل 65% من إجمالي الاستيراد يليها السكر (12%) و الأرز (10%). إجمالاً، كانت حصة الموانئ المختلفة من واردات الغذاء كما يلي: ميناءي الحديدية والصليف (61%) وميناء عدن (30%) وميناء المكلا (9%). وصلت نسبة واردات البلد من القمح (الحبوب والدقيق) إلى 70% أي أقل بنسبة 20% من مستويات الاستيراد ما قبل الأزمة. من الأهمية يجدر الإشارة كذلك إلى الواردات الواسلة عبر المنافذ البرية على حدود المملكة العربية السعودية وعمان والتي لم يتم تسجيلها في هذا التقرير.

السلع الغذائية المستوردة خلال الفترة من يناير حتى نوفمبر 2017 (طن متري) عبر الموانئ المختلفة					
النسبة (%)	الإجمالي	عدن	المكلا	الحديدية / الصليف	البند
65%	3,058,244	791,830	31,770	2,234,644	حبوب القمح
4%	205,526	119,081	10,160	76,285	دقيق القمح
10%	459,507	299,316	73,960	86,231	الأرز
12%	561,744	115,222	61,850	384,672	السكر
3%	137,389	65,797	12,408	59,184	زيت الطبخ
6%	284,248	38,663	237,311	8,274	منتجات الألبان
100%	4,706,658	1,429,909	427,459	2,849,290	الإجمالي
	100%	30%	9%	61%	النسبة

### 3. فرص الوصول على الغذاء

#### 1-3 وضع السوق وأسعار السلع

## Enhancement of Food Security and Resilient Livelihoods Programme (EFRLP)

### برنامج تحسين الأمن الغذائي و صمود سبل العيش

يعتمد اليمن على الواردات البحرية ما نسبته 80 إلى 90٪ من إمداداته الغذائية الأساسية السنوية مع واردات الأرز بنسبة 100٪. ولذلك فإن إغلاق الموانئ الرئيسية لفترات طويلة يؤدي إلى تفاقم مستويات الجوع مؤثراً على الشعب بأكمله. وقد حال الحصار المؤقت على موانئ اليمن ومطاراتها ومعابرها البرية دون دخول المواد الغذائية والوقود والأدوية وغيرها من الإمدادات، مما أدى إلى تعريض ملايين الأشخاص للأمراض والجوع والموت. وقد تذبذب توافر السلع الغذائية وغير الغذائية بين الندرة وانعدامها الكلي في جميع المحافظات تقريباً بسبب الحصار. و أظهرت أسعار السوق اليومية التي رصدتها منظمة الأغذية والزراعة، السكرتارية الفنية للأمن الغذائي خلال الفترة من 13 إلى 20 نوفمبر

أن الديزل لم يكن متوفراً في إب والبيضاء ودمار وحجة والحديدة، في حين أن جميع المحروقات كانت نادرة في مدينة صنعاء ولحج والضالع وشبوة وحضرموت وأبين وعدن. وبالمثل، تأثرت إمدادات السلع الغذائية الأساسية وتوافرها خلال نفس الفترة.

ويعتمد جميع اليمنيين تقريباً على الاسواق لتلبية احتياجاتهم الغذائية بشكل يومي. ولذلك، فإن توفر الغذاء على أساس يومي في الاسواق المحلية أمر بالغ الأهمية وينبغي أن يكون ذلك بشكل مستمر وغير محدود، حيث بلغ متوسط التكلفة الشهرية للفرد الواحد من السلعة الغذائية خلال شهر نوفمبر 3,332 ريال يمني، وهي نسبة أعلى بمعدل 8% مما كانت عليه في أكتوبر، وهي أيضاً نسبة أعلى بمعدل 41% مما كانت عليه خلال

فترة ما قبل الأزمة (برنامج الغذاء العالمي - نشرة السوق للفترة أكتوبر - نوفمبر 2017م). ووفقاً لنشرة رصد السوق في منظمة الأغذية والزراعة - السكرتارية الفنية للأمن الغذائي لشهر نوفمبر، شهدت أسعار السلع الغذائية المحلية والمستوردة والمحروقات ارتفاعاً حاداً مقارنة بأسعار أكتوبر 2017م وفترة ما قبل الأزمة على النحو المبين أدناه.

**أسعار الحبوب المنتجة محلياً:** شهد متوسط سعر المنتجات المحلية من الحبوب ارتفاعاً حاداً في محافظة أبين بنسبة 25.6% للذرة الرفيعة، وبنسبة 114.3% للذرة الشامية في تعز مقارنة بأسعار أكتوبر. وبالمثل، ارتفع السعر الشهري للدخن في معظم المحافظات، حيث شهدت الأسعار في محافظة أبين ارتفاع بنسبة 50%. ولا تزال أسعار التجزئة الإجمالية في نوفمبر أعلى بكثير من أسعار ما قبل الأزمة بنسبة 137.2% للذرة الشامية في حضرموت، و94.0% للذرة الرفيعة في تعز، و100.8% للذرة الشامية، و74% للدخن، و207.7% للشعير في الحديدة.

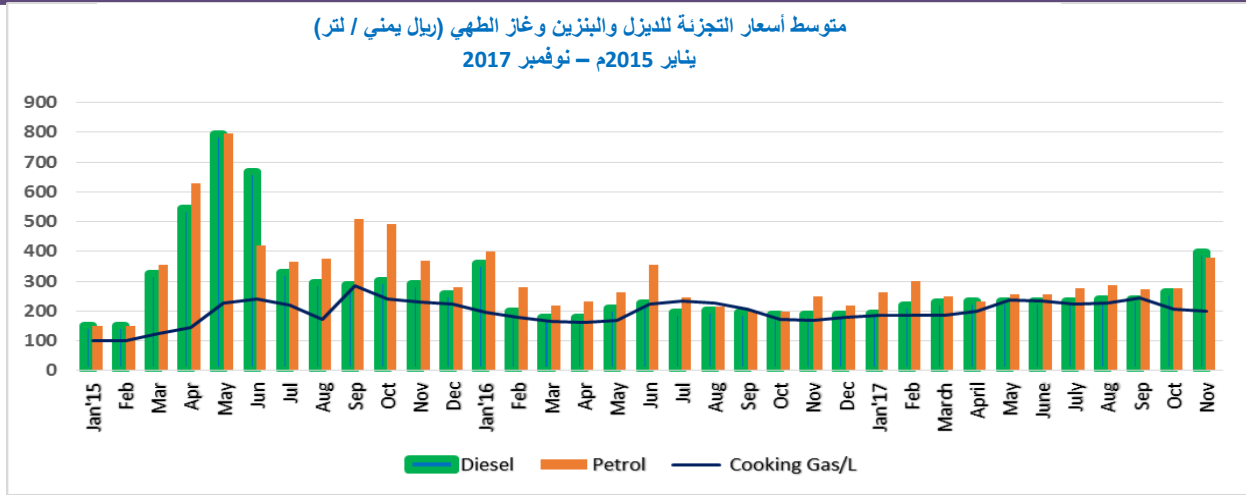
● **أسعار الحبوب المستوردة:** نتيجة لإعلان الحصار وما رافقه من ارتفاع يبعث على القلق في أسعار الصرف للريال اليمني مقابل العملات الأجنبية، وخاصة في سعر الدولار الأمريكي، شهدت أسعار السلع الأساسية المستوردة ارتفاعاً حاداً في الاسواق المحلية. وارتفعت تقريباً جميع أسعار السلع الغذائية التي تم رصدها. وشهدت أسعار نوفمبر ارتفاعاً مقارنة بأسعار ما قبل الأزمة حيث ارتفعت أسعار السكر والأرز البسمتي في تعز بنسبة 121.3% و 118% وأكثر من 60% للسكر في مدينة صنعاء ودمار و 100% لدقيق القمح في حجة.

● **أسعار المحروقات:** تأثر توفر الديزل والبنزين وغاز الطهي تأثراً شديداً وانعدم تماماً من وقت لآخر تقريباً في جميع المحافظات المستهدفة مباشرة بعد إعلان الحصار في نوفمبر، مما أدى إلى زيادات كبيرة وحادة في الأسعار. لمزيد من التفاصيل حول تغيرات أسعار المحروقات لشهر نوفمبر 2017م، يرجى زيارة الموقع الخاص بالسكرتارية الفنية للأمن الغذائي على الرابط:

<http://www.fsts-gov.com/page.php?id=24>

## Enhancement of Food Security and Resilient Livelihoods Programme (EFRLP)

### برنامج تحسين الأمن الغذائي و صمود سبل العيش



## 4. استخدام الغذاء

### 1-4 الماء ووقود الطبخ

مع ارتفاع أسعار الوقود وتوقف الإمدادات بعد الحصار، تأثر توافر المياه في جميع أنحاء البلاد بشدة بسبب الاعتماد على الوقود لضخ المياه للاستخدام الزراعي والمنزلي. ويعتمد ما يقدر بنحو 38% من إجمالي السكان على ضخ المياه كمصدر رئيسي للحصول على المياه (مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في اليمن ومنظمة الأعمار والتعليم وصحة المجتمع (ريتش) SDR الوصول إلى مصادر المياه المحسنة في اليمن، يوليو 2017م). وتعيش الغالبية العظمى من السكان في المناطق الحضرية، بينما توجد نسبة أصغر في المدن الريفية والمناطق المجاورة. وقد توقفت معظم شبكات المياه المنقولة بالأنابيب عن العمل بسبب نقص الكهرباء والوقود منذ عام 2015م، في حين ظلت شبكات المياه الأخرى تعمل بالاستعانة بالدعم الإنساني. وأدى نقص الوقود إلى إجبار معظم هيئات المياه المحلية على وقف أو تقليل خدمات الإمداد بالمياه التي تزيد من تكلفة المياه للأسر المعيشية من خلال شراءها عبر شاحنات المياه المتنقلة. وتشير تقديرات مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى ارتفاع سعر نقل المياه بالشاحنات بين 17 و60% في المحافظات الشمالية، وإلى 90% في أمانة العاصمة (مدينة صنعاء). وقد دفع نقص المياه وخدمات الصرف الأسر الفقيرة واضطرها إلى استخدام مصادر المياه غير النظيفة التي تعرضهم لمختلف الأمراض المتعلقة بالمياه والأمراض التي تنتقل عبر المياه مثل الكوليرا وحمى الضنك والدفتيريا وغيرها.

المصادر الرئيسية لوقود الطهي لمعظم السكان هي غاز الطهي، حيث لوحظ نقص حاد في غاز الطهي مقترنا بتسعيرة مرتفعة منذ الأسبوع الثاني من نوفمبر الأمر الذي أجبر الأسر الفقيرة على استخدام الخشب أو الفحم، وهو أمر لا يقتصر تأثيره على استخدام الغذاء بل ويمتد إلى صحة الإنسان والبيئة. وارتفع متوسط سعر اسطوانة الغاز الشهري (18 كيلوغراما) في نوفمبر مقارنة بشهر أكتوبر بسبب أزمة الوقود وحالة الذعر التي أصابت الأسر مما دفعهم لتخزين السلع الأساسية. وبصفة عامة، لا تزال أسعار غاز الطهي أعلى بكثير عند مقارنتها بفترة ما قبل الأزمة بنسبة 211% في تعز، و204.5% في الحديدة، و202.8% في محافظات ذمار، وسجلت مدينة صنعاء، وحجة، وعدن، وإب، أسعار تزيد عن 100%. ويؤثر ارتفاع أسعار غاز الطهي تأثيراً مباشراً على الأمن الغذائي والتغذية للأسر المعيشية بسبب العبء الإضافي على كاهل الاقتصاد المنزلي.

### 2-4 التغذية والوضع الصحي:

وصلت الحالة الصحية والتغذية في البلد بالفعل إلى مستويات مقلقة حتى قبل اندلاع التصعيد الأخير للقتال البري والغارات الجوية. ويؤثر نقص الوقود تأثيراً شديداً على تقديم الخدمات الصحية والتغذية الطارئة، حيث تعتمد جميع المرافق الصحية على الوقود لتوفير الخدمات الأساسية لإنقاذ الحياة. وسيؤدي الحصار المفروض على الموانئ البحرية في الحديدة والصليف إلى تأخر توفير الأدوية الأساسية واللقاحات.

ووفقاً للنشرة الوبائية الأسبوعية (وزارة الصحة العامة والسكان ومنظمة الصحة العالمية) الصادرة في 10 ديسمبر، هناك 982295 حالة يشتبه في إصابتها بالكوليرا و 2,225 حالة وفاة منذ 27 أبريل - 10 ديسمبر 2017م. من المرجح أن يزداد انتشار مرض الكوليرا في ظل النقص الحاد الحالي في المياه. ومن ناحية أخرى، ينتشر مرض الدفتيريا بسرعة كبيرة في ظل الانهيار الحالي ونقص الخدمات الصحية حيث سُجلت 257 حالة مشتبه فيها و 26 حالة وفاة منها 10 حالة وفاة في محافظة إب.

سيؤدي التصعيد الأخير للصراع في مختلف المحافظات وخاصة في الحديدة إلى تعريض ملايين الأطفال دون سن الخامسة والحوامل والمرضعات لخطر ارتفاع مستويات سوء التغذية. حتى 30 نوفمبر 2017م، تقدر مجموعة التغذية في اليمن أن 61% من 323,197 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم تم إيصال العلاج لهم في جميع أنحاء البلاد. ومن ناحية أخرى، تم الوصول إلى 1,067,533 طفلاً يعانون من سوء التغذية المعتدل (أقل من الربع) (23%) للعلاج، وتم الوصول إلى نفس النسبة (23%) من النساء الحوامل والمرضعات من 643,632 طفلاً مصاباً بسوء التغذية. ولا تزال حالة سوء التغذية في البلد في مستويات حرجة ولا تزال تزداد سوءاً مع الانتشار الواسع للأمراض المعدية (مثل الكوليرا والدفتيريا وما إلى ذلك)، وضعف الأمن الغذائي للأسر المعيشية، وعدم وجود خدمات صحية وقائية موثوقة وهذا غيظ من فيض.

## 5. تدخلات منظمة الأغذية والزراعة الجارية بشأن سبل العيش

قدمت منظمة الأغذية والزراعة من خلال برنامج تحسين الأمن الغذائي و صمود سبل العيش في مواجهة الكوارث ومشاريع أخرى لعدد 763658 شخصاً (109 094 أسرة) دعم لسبل العيش في حالات الطوارئ المرتبطة بالإنتاج الحيواني (صحة الحيوان، ومنتجات الألبان، والعلف الحيواني)، وإنتاج المحاصيل والخضروات في معظم المحافظات التي تعاني من مستويات عالية في الهشاشة في اليمن. وعلى وجه التحديد، أبرز النقاط الرئيسية للتدخلات التي قامت بها منظمة الأغذية والزراعة والشركاء في عام 2017م:

- ✓ استفادت 74,634 أسرة من اللقاحات والعلاج (جرعات) تغطي 1,5 مليون من الحيوانات المجترّة الصغيرة بما في ذلك توزيع 200 طن متري من العلف الحيواني.
- ✓ تلقى 4,187 مزارع تدريباً ميدانياً على صحة الحيوان وإنتاج النبات.
- ✓ تم إنشاء 85 مجموعة من المنتجين الزراعيين في أكثر من 13 محافظة.
- ✓ تقديم تدريب المدربين لعدد 220 موظف في المديرية من وزارة الزراعة والري الملتحقين في مدرسة المزارعين الحقلية.
- ✓ تلقت 6,185 أسرة معدات ألبان (منها 700 أسرة تعيلها النساء)، وديس السكر (150 مليون طن) كجزء من إدخال تكنولوجيا التغذية (المكملات الغذائية الاستراتيجية).
- ✓ تلقت 8,088 أسرة معيشية 9,937 كغ من متعددة العناصر الغذائية.
- ✓ تلقت 3,000 أسرة في حجة وتعز ثلاثة رؤوس من الحيوانات لكل منها (أغنام وماعز) و300 طن متري من العلف الحيواني كجزء من مبادرة إعادة التخزين.
- ✓ تم تزويد 10,835 أسرة ببذور الحبوب (الذرة الرفيعة والدخن)، والأسمدة القابلة للذوبان.
- ✓ تم تزويد 4,200 أسرة (أسر \ من ضمنها النساء الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية) ببذور لإنتاج خضروات تحتوي على مغذيات عالية.
- ✓ تم تزويد 120 مستفيدة من رابطات مستخدمي المياه بمهارات لإنتاج الأغذية وتسويقها كجزء من تمكين المرأة الريفية وتعزيز سبل العيش المستدامة.
- ✓ تم تدريب 26 موظفاً من القوى العاملة في مجال الصحة الحيوانية على التردد، وتقنيات المختبرات، وفحص الحجر البيطري.
- ✓ إعادة تأهيل/ بناء 22 مشروعاً صغيراً لحصاد المياه.
- ✓ تقديم الدعم الفني للمزارعين لنشر 38,000 شتلة (13000 من الزيتون، 25000 من اللوز).
- ✓ إنشاء نظام الإنذار المبكر: تعاني اليمن من أزمة وتتطلب نظاماً قوياً للإنذار المبكر. ومن ثم، فإن المشروع سيقدم الدعم للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية لإنشاء ثمانية محطات الطقس التلقائي وإعادة تأهيل 10 منها، وتثبيت قاعدة البيانات ونظام الاستقبال في التقييم الشامل بمساعدة الحاسوب. وسينشئ المشروع آليات للتنسيق والتعاون فيما بين أصحاب المصلحة فيما يتعلق بجمع وتحليل وتقاسم البيانات المترولوجية وإنشاء نظم إنذار مبكر قوية في إطار السكرتارية الفنية للأمن الغذائي. ومن شأن ذلك أن يعزز استعداد جميع أصحاب المصلحة لخطة الاستجابة والقدرة على مواجهة الكوارث وأن يكون لديهم استجابة أفضل.



## 6. الخاتمة

في مساعي مواجهة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي والتغذية التي تتصف بالتعقيد، أصبح من الضروري تقديم دعم شامل لليمن. وينبغي أن يشمل هذا الدعم التمكين المجتمعي وتنويع سبل كسب العيش، وتحسين الإنتاج الزراعي لصغار المزارعين و سلاسل القيمة ، وتحسين قدرات الشركاء في التدخلات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية ووضع الاستراتيجيات. إن تعزيز نظم معلومات الأمن الغذائي والتغذية الذي يشمل معلومات الإنذار المبكر المرتبطة بالاستجابة السريعة والإجراءات المبكرة. ويشكل تعزيز استدامة الموارد الطبيعية المتاحة وإنتاجيتها واستخدامها بكفاءة مصدر قلق كبير في اليمن. حيث تعتبر تلك الموارد وحفظها بشكل فعال أولوية قصوى، وخاصة في جانب المياه. تقديم الدعم لحكومة وإدارة شؤون المجتمعات المحلية والمياه القائمة على النوع الاجتماعي والتي تشمل إنشاء رابطة مستخدمي المياه ونقل المهارات والمعارف من خلال مجموعات تدريبية مناسبة بشأن النهج المستدامة والمتكاملة لإدارة الموارد المائية. بالنظر إلى الحالة المتدهورة والتي تبعث على القلق المشار إليها أعلاه والإدراك بأن الزراعة هي أهم مساهم و الوحيد في دعم سبل العيش الريفية وخلق فرص العمل، فمن الأهمية دعم نظم الإنتاج الزراعي المستدامة المناصرة للفقراء للتخفيف من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الدائم في البلد.

## 7. توصيات للعمل

- على الرغم من أن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني قامت بعمل كبير في التصدي للأزمة التي طال أمدها في البلد، إلا أن الأسر الفقيرة لا تزال تعاني من آثار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بسبب التغيرات التي لا نهاية لها والتي تؤثر سلباً على التدخلات والاستراتيجيات الجارية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويوصى فيما يلي باتخاذ تدابير قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل في الأشهر المقبلة.
- توسيع نطاق المساعدات الغذائية (توزيع الأغذية المستهدفة والعامه)، و زيادة التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة لتلبية الاحتياجات غير الملابة. وينبغي إدماج ذلك في علاج الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون بالفعل من سوء التغذية والفئات الضعيفة الأخرى في المجتمعات المحلية.
- رفع أي حصار مفروض على استيراد الأغذية ويجب على جميع الأطراف المعنية تسهيل ذلك على وجه السرعة.
- نظراً للتحديات المختلفة التي يواجهها القطاع الزراعي بما في ذلك ارتفاع أسعار الوقود وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية بما في ذلك البذور غير مصادق عليها والأمراض الحيوانية والنباتية، هناك حاجة إلى إقامة مشاريع مستدامة طويلة الأجل تركز على إعادة إنشاء المرافق المتضررة مثل المؤسسة العامة للإكثار من البذور، ومراقبة الأمراض، وإدارة الاستجابة، إلخ.
- توفير بيانات جديدة للتحليل القائم على الأدلة بشكل تحدياً لتحليل الأمن الغذائي. ويتعين على كل من الجهات الحكومية والجهات الفاعلة في الدولة دعم وتسهيل الحصول على جمع البيانات للتغلب على فجوة البيانات وتعزيز تحليل الأمن الغذائي القائم على الأدلة على جميع المستويات. وينبغي إجراء تحليل جديد للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي لتوثيق أثر انعدام الأمن الغذائي في البلد.
- تم إجراء آخر تعداد زراعي لليمن في الفترة 2001م/2002م، ومنذ ذلك الحين، تستند البيانات والمعلومات المتعلقة بإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية وتربية النحل والإنتاج السمكي والمساحة المزروعة والمدخلات والخدمات الزراعية رهناً لتقديرات الخبراء السنوية. ولذلك فمن المهم تصميم وإجراء تقييم شامل لما بعد الحصاد للإنتاج الزراعي من أجل الحصول على بيانات ومعلومات موثوقة، مما سيحسن التخطيط وصياغة الاستراتيجيات والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة.

يقدم هذا التحديث لمحة عامة عن حالة الأمن الغذائي في اليمن كما هو الحال حتى 18 ديسمبر 2017م ويقدم الاقتراحات لمعالجة وضع الأمن الغذائي المستدام في البلاد.

**للتواصل:**  
برنامج خدمة سلامة وتفتيش الأغذية/ منظمة الأغذية والزراعة  
FSIS-FAOYE@fao.org, +967-1-432 681 /2  
السيد بيليهو نيجيس- رئيس المستشارين التقنيين- برنامج تحسين الأمن الغذائي و صمود سبل العيش  
الدكتور عبدالواحد مكرد- وزارة التخطيط والتعاون الدولي  
السكرتارية الفنية للأمن الغذائي التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي/ الدور الخامس  
Tel/Fax 00-967 -1- 238215  
E. mail: [drmukred@yemen.net.ye](mailto:drmukred@yemen.net.ye) - [www.fsts.gov.com](http://www.fsts.gov.com)

برنامج تحسين الأمن الغذائي و صمود سبل العيش تمويل الاتحاد الأوروبي وتنفيذ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبالتعاون مع السكرتارية الفنية للأمن الغذائي التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي.